









# البيان العجيب في شرح ضابطه التمهيد لمولانا محمد عبد الحكيم خاوند جانايم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم وسيلة على من هو مستحقها وبعد فهذا هو البيان العجيب في شرح ضابطه التمهيد نظره في  
 سلك التحريم من الابضاثة له الا يقتصر محمد عبد الحكيم الانصار مني نسباً ولكني مولد ابن مولانا محمد ابن الله اوله  
 الى غاية متمناه حين انما من بعض الاحباب متوكلاً على ملهم بصواب لوفهم الخطأ فليكنم ليعفوا ليعطوا وان ظهر ليعفوا فلا تفتنه  
 في وعاءهم المستجاب قال لهم سعد الله اعماله بعد الفراغ عن توضيح الاشكال الاربعه وبيان شرائطها مرة ان يذكر امر الكليا  
 مجمل مفيد للناس ضبطه وحفظه وضابطه شرائط استلج الاشكال الاربعه تليق عليك ادلاً ان الضابطه من ضبط بعض حفظ  
 وهو في الاصطلاح عبارة عن حكم كلي ينطبق على جميع جزئيات موضوعه نحو كل ضرب اول من اشكال الاول فينتج موجبة كلية تسمى بها  
 محظية جميع الاحكام والالتفات من الوصفية الى الاسمية كما في النجدة وثانياً ان المراد هنا بالضابطه هو الامر المختصر هو  
 على سبيل تفصيل من الاشكال في الاقيسة الاقترانيات والكميات واذا روي هذا الامر في كل قياس منها كان منتجا لانه لا بد في  
 انتاج اشكال القياس الاقتراني احدى اشكالين الايتين مع الامر المنضم معه على سبيل منع التخلو فلا مشاحة في جملتها كما  
 ستقف عليه من عموم موضوعية الاوسط العموم بمعنى الشمول اليان في قوله موضوعية المصدرية وضافته الى الاوسط ضافته لصفة  
 الموصوفات اي من شمول الاوسط ان موضوع القضية بجميع افرادها ولا يكون شمول الاوسط الكائن موضوعاً لجميع افراده الا في قضية  
 كلية يكون موضوعها اوسط فالمراد بهذا القول كون المقدمه التي موضوعها الاوسط كلية بان يكون جميع افراد الاوسط الموضوع محكوماً عليها  
 بالاكبر وبالصغر وبهذا التحقيق انفع ما اوردوه القاضل مرزاجان من ان المتبادر من هذه العبارة انه لا بد من ان يكون الاوسط نفسية  
 ان كان في الاوسط موضوعاً لان يكون المقدمه التي يكون الاوسط فيها موضوعاً كلية والشرط هو كون المقدمه التي يكون الاوسط فيها  
 موضوعاً كلية لا كون الاوسط نفسه كلية لا يقال ان ارادة كلية القضية من عموم صطلح غريب لا نقول ان لعموم هو شمول لغة ولما كان  
 بين شمول الموضوع وكون القضية كلية تلازم كني باحدهما عن الآخر ولا مشاحة في الكناية بل هي المثل من التصریح ثم نقول ان هذا القول  
 اشارة الى كلية كبرى جميع ضروب اشكال الاول فلا موضوعية للاوسط في هذا الشكل الا فيها والى كلية احدى مقدمتي الشكل الثالث من الصغر  
 او الكبرى لان الاوسط في هذا الشكل موضوع فيها وكلية احدى ضروريتين والى كلية صغرى لضرب الاول والثاني والثالث والرابع  
 والسادس والثامن من اشكال الرابع لان الاوسط الموضوع في هذه الضروب عام بجميع افرادها واما لضرب الخامس والسادس من اشكال  
 الرابع فلا يندرجان تحت قوله عموم موضوعية الاوسط لان صغرها التي اكد الاوسط فيها موضوع ليست بكليته بل هي في الخامس  
 موجبة جزئية وفي السادس سالبة جزئية فالمراد بهذا القول الى شرط اشكال الاول والثالث وبعض الضروب من الرابع والسادس  
 الخامس والسادس كما قال بعض الشراح وهذا اشارة الى كلية الكبرى في اشكال الاول وكلية صغرى في اشكال الرابع ان لم يسبقه  
 لا يقال ان هذا القول من لعمري ان كل قضية فيها الاوسط موضوع لا بد من ان تكون كلية فيلزم ان يكون مقدمتها

المراد  
 بالمراد  
 ان المراد  
 من اشكال  
 الرابع بعض  
 ضروبها

المقتضى انما هو ان لم تكن الاشارة على هذا القول  
 او وسط تكون كتيه وكلما كان احدي مقتضى الشكل الثالث كتيه صدق ان هناك قضية كتيه موضوعها اوسط فلا ضير مع ملاقاتها  
 للاصغر انظر متعلق بقوله عموم والضمير الجواب بالاضافة من احوال الاوسط الفعل اي بفعليته الحكم بين الاصغر والوسط على انه  
 ليس عموم موضوعية الاوسط مطلقا بل مع احد المتضمنين على طريق منع اطلاقها مع ملاقات الاوسط للاصغر لمصلحة بفعليته كما ان يكون  
 حمل الاوسط على الاصغر ايجابا بمقتضى بفعليته الحكم كما في صغرى جميع ضروب الشكل الاول لان الاوسط في الشكل الاول محمول على الاصغر  
 وان كان حمل الاوسط على الاوسط ايجابا بمقتضى بفعليته الحكم كما في صغرى جميع ضروب الشكل الثالث لان الاوسط محمول على الاوسط في  
 ايجابا في هذا الشكل وكما في صغرى الضرب الاول والثاني والرابع والسادس من شكل الرابع دون الضرب الثالث والسادس من شكل  
 من الرابع فان صغرى السالبة ليس فيها حمل الايجابى ودون الضرب الخامس من شكل الرابع صغرى فان صغرى موجبة لكانت لا تتحقق فيها ما تضمن  
 به الملاقات اليه وهو عموم موضوعية الاوسط لكونها جزئية فالحصاة اشار بهذا القول الى شرط الشكل الاول والثالث بحسب الكيفية والجهة  
 اعني ايجابا لصغرى بفعليتها قصدوا بالذات والى شرط صغرى الضرب الرابع المذكورة من شكل الرابع كفاية جهة تبعادها عن العرض كما  
 في القول السابق اعني عموم موضوعية الاوسط اشارة الى شرط الشكل الاول والثالث وهذه الضروب الاربع المذكورة من الرابع بحسب  
 الحكم بسبق الاشارة في القول السابق الى شرط صغرى الضرب الثالث والثامن من شكل الرابع ايضا بحسب الحكم لان هذين الضربين  
 عند انضمام هذا القول الى مع ملاقاته للاصغر لفعل لان الجميع اعني عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر لفعل لا يصدق على هذين الضربين  
 قالى هذا القول بت الاشارة الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث بحسب الكيفية والحكم ووجهه والى صغرى الضرب الرابع المذكورة من شكل  
 الرابع كفاية لان شرط الشكل الرابع بحسب جهة مذكور ضمنا وتبعادها عن هذا التفصيل انرفع توجهات احدا بما اورده الفاضل من اجاز  
 من ان لفظ لفعل قد اذلا دخل له في شكل الرابع فان ايجابا لفعل لا يشترط في شكل الرابع صلا بل لا ايجابا فقط شرطه في لتهى ووجهه لان  
 ان لفظ لفعل هنا البيان شرط الشكل الاول والثالث بحسب جهة اعني بفعليته لصغرى بالذات فلا يكون نهائى على ان قوله فان ايجابا  
 لفعل لا يشترط في شكل الرابع صلا غير صحيح لاشتراط بفعليته المقتضى في شكل الرابع قال شارح المطالع لا يستعمل المكنية في هذا الشكل صلا  
 موجبة كانت او سالته انتهى واما من ان مراده عدم اشتراط بفعليته على ما مر من شرائط الاشكال في هذا الكتاب لاني نفسيه ايجابا به قوله  
 لا يشترط موكد بقوله صلا كما لا يخفى وتاينها ان لم لما ذكر بفعليته صغرى الضرب الرابع المذكورة من الرابع فعليه ان يذكر الشرط الاخر للاربع  
 بحسب جهة ايضا كما هي مذكورة في المطولات وانه فاع هذا التوجه لا يخفى على السبب فان المقصود انما هو بيان شرط الشكل الاول والثالث  
 بحسب الجهة واما بيان شرط بفعليته لصغرى في الضرب الرابع المذكورة من شكل الرابع فضمنى وتبعى وليس قصدا حتى يلزم عليه كشرط  
 الاخر ايضا وتاينها ان الاولى ان يؤخر قوله لفعل عن قوله حمله على الاكبر لان ذلك معتبر في هذا الحمل ايضا ووجهه ان دفعه انه لو كان  
 المقصود بيان جهة الضرب الرابع المذكورة من شكل الرابع فعلى المصنف ان يؤخر قوله لفعل عن قوله حمله على الاكبر ليكون متعلقا  
 بالملاقات والحمل كليهما فيكون بفعليته شرطا فيما يفهم من قوله او حمله على الاكبر ايضا وليس فليس قد بر لا يقال ان المتبادر من الملاقات  
 الحمل لا ايجابا لفعل فالملاقات يشترط بفعليته فلفظ لفعل ذاته لا نقول بهذا التصريح لما علم ضمنا ولا مشاحة فيه وما قال القاضي  
 نجم الملته والدين من ان الاشارة الى بفعليته صغرى الضرب الرابع المذكورة من شكل الرابع انما ثبتت اذا لزوم من مخرج عدم شرط  
 بفعليته لصغرى في ضرب من تلك لضرب خروج عن الظابطه وليس كذلك لاني الضرب السابع من الرابع لان هذا الضرب ليس شرط  
 قوله عموم موضوعية الاكبر ولا في قوله عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر لان كبرى هذا الضرب سالبه جزئية فلا بد من ان يكون خلا  
 تحت قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر لفعل لان صغرى موجبة كتيه اذ لو لم يدخل تحت هذا القول ايضا لم يخرج من ضربا السابع  
 عن الضابطه واما الضرب الاول والثاني من الرابع فلو فرض انهما لا يندرجان تحت قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر  
 ان يكون صغرىهما مكنية فلا يخرج جان عن الضابطه لانهما لا يندرجان تحت قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر كبرى هذين الضربين









هذا الشكل الكبير فقط واجاب عنه الفاضل من ارجان بانها اشكال كبرى لصغرى في شكل الرابع بقوله من قبل اي عموم موضوع  
الادوية والى كبرى الكبرى في ذلك الشكل بهذا القول واخرج بين القولين لفظة اما فثبت الاشارة الى كبرى الاحدى من كليهما  
فقط اما الثاني ما ارد به هذا الفاضل من ان لصواب حذف كبرى ما من قوله اما من عموم موضوعية الادوية وقوله اما من  
عموم موضوعية الكبرى ان لم يصعد بيان شروط الاشكال الرابع معاني الضابطة على ما يفهم من قوله وضابطة شرائط الاشكال  
ولا شك ان لا بد فيها من هذه الشروط باجمعالا ببعضها فذكر كبرى اما يفيد الاشارة الى بعضها في الاربعة لا كلها مثلا اذا اردنا  
ان نجمع شروط صلوة والزكاة والصوم والحج معا فيجب ان نقول ضابطة شرائط الاشكال الرابع ان لا بد فيها من الوجود والخصاب  
وعدم الاكل والاستطاعة بايراد الواو والدالة على الجمعية فاذا قلنا وضابطة شرائط الاشكال الرابع ان لا بد فيها من الوجود والخصاب  
اي لفظة اما واو لكان غلطاً قطعاً فان قلت ان هذه قضية مانعة اخلو مركبة من جزئين صاوتين ولحقاقين يوردون لفظي  
اما واو فيها كقولهم زيد اما لا شجر واما لا حجر قلت ان هذه القضية ليست قضية مانعة اخلو حتى يصح ايراد اما واو الداليتين على منع اخلو  
فيها اذا منع اخلو احكم فيها بمنع اخلو من الطرفين مع جواز اجتماعهما ونحن فيه ليس كذلك فانه لا حكم فيه بمنع اخلو صلا وبجب فيه  
اجتماع هذه الشروط كلها ضرورة ان المشروط هو الاشكال الرابع لا رتبة ماخوذة معا ومجموعة فالمقصود ههنا الاجتماع في اصدقه وجوابه  
ما فاده هو العلوم قدس سره من ان الشرط في الاشكال الرابع هو كون القياس الكلي مستمرا على احد الامرين على سبيل  
منع اخلو اما عموم موضوعية الادوية مع احد الامرين من ملاقاته للاصغر بالفعل وحمله على الاكبر او عموم موضوعية الاكبر مع شكل  
لقد شئت اى المفهوم المردود بين اثنين والقياس الغير المستعمل على اثنين الامرين عقيم فلا بد من كلمة اما نظيره كما يقال شروط صلوة  
والحج كون العبادة اما مع الطهارة او مع السيرة فترجع مع منافاة نسبة وصف الادوية الى وصف الاكبر نسبة تتعلق بالنافاة اكبر  
وصف الادوية الكائنة الى ذات الاصغر وتقول لما فرغنا من الاشارة الى جميع شرائط الاشكال الاول اننا لثنا كما وكيفا وجهه والى شرائط  
بعض شروط الاشكال الرابع كما وكيفا والى شرائط الاشكال الثاني كما وكيفا بقوله واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف  
اراد ان يشير الى شرائط الاشكال الثاني بحسب الجهة فقال مع منافاة الخ ومعناه ان القياس المنتج المحتوي على عموم موضوعية  
الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان من الاشكال الثاني لا بد في انتاجه من شرط آخر جهة ايضا وهو ان يكون النسبتان الكائنتان  
في مقدمتي الاشكال الثاني اى نسبة وصف الادوية الى وصف الاكبر الذي هو الموضوع في الكبرى ونسبة وصف الادوية  
المحمول الى ذات الاصغر الذي هو موضوع في الصغرى متناقيتين وموجبتين بجنتين ينتج اجتماعهما في الصدق ويكفر من صدق  
كل كذب الاخرى اذا فرضنا هما متحدين في الموضوع والمحمول كالضرورة والامكان والدوام والفعالية كما نقول كل فلان متحرك  
اما ولا شئ من الساكن بمتحرك ففعل فنسبته وصف الادوية وهو المتحرك الى وصف الاكبر وهو الساكن بفعالية لسبب نسبة  
الى ذات الاصغر وهو الفلك بدوام الايجاب ولا شك في ان دوام الايجاب بفعالية لسبب متناقيان لو فرضنا هما في المقصدين  
متحدين في الموضوع والمحمول بان نقول كل فلان متحرك له دوام ولا شئ من الفلك بمتحرك لفعالية فانه ينتج من المنافاة بين المقصدين  
لذلك مرتين انما توجد اذا كان الموضوع واحدا وليس وحدة الموضوع في مقدمتي الاشكال الثاني ودوجرا لا ندفع انه ليس المراد الثاني في تلك  
نسبتين حال كونهما في مقدمتي الاشكال الثاني بل بعد فرض ان يكون طرفا المقصدين متحدين قائل اننا قلنا اننا نشارة الى شرائط الاشكال  
ثاني جهة فانه مشروط جهة بشرطين كل منهما مفهوم ودوامة اياهما ان يكون صغره ما يصدر عن علة الدوام الذاتية والمتممة مطلقا كانت وغيره  
لنقطة واما ان يكون كبراه من القضايا المستعكسة لسوالب موجبة كانت او سالبة وهي الدلائل والعائتان من خاصتان  
مايهما اما كون المكنة الصغرى في هذا الشكل مع الكبرى ضرورة تامة او مشروطة العامة او خاصة او كون الكبرى مع الصغرى ضرورة  
سواء كانتا في دائرة مع اثنين الشرطين وجودا وعدما بمعنى انه اذا تحقق في ان الشرطان في الاشكال الثاني تحققت المناقاة  
مذكورة واذا تحققت احداهما تحققت تلك المناقاة ايضا بيان الاول ان الصغرى اذا كانت دائمة او ضرورية والكبرى اية موجبة  
جهات سوى المكنيتين سواء كانت من است لتي ينكسر سوا لهما او من تسع لغير المنعكسة لسوالب واما مقتضى المكنيتين لان حكمهما

اي عموم موضوعية الادوية وقوله اما من عموم موضوعية الكبرى ان لم يصعد بيان شروط الاشكال الرابع معاني الضابطة على ما يفهم من قوله وضابطة شرائط الاشكال ولا شك ان لا بد فيها من هذه الشروط باجمعالا ببعضها فذكر كبرى اما يفيد الاشارة الى بعضها في الاربعة لا كلها مثلا اذا اردنا ان نجمع شروط صلوة والزكاة والصوم والحج معا فيجب ان نقول ضابطة شرائط الاشكال الرابع ان لا بد فيها من الوجود والخصاب وعدم الاكل والاستطاعة بايراد الواو والدالة على الجمعية فاذا قلنا وضابطة شرائط الاشكال الرابع ان لا بد فيها من الوجود والخصاب اي لفظة اما واو لكان غلطاً قطعاً فان قلت ان هذه قضية مانعة اخلو مركبة من جزئين صاوتين ولحقاقين يوردون لفظي اما واو فيها كقولهم زيد اما لا شجر واما لا حجر قلت ان هذه القضية ليست قضية مانعة اخلو حتى يصح ايراد اما واو الداليتين على منع اخلو فيها اذا منع اخلو احكم فيها بمنع اخلو من الطرفين مع جواز اجتماعهما ونحن فيه ليس كذلك فانه لا حكم فيه بمنع اخلو صلا وبجب فيه اجتماع هذه الشروط كلها ضرورة ان المشروط هو الاشكال الرابع لا رتبة ماخوذة معا ومجموعة فالمقصود ههنا الاجتماع في اصدقه وجوابه ما فاده هو العلوم قدس سره من ان الشرط في الاشكال الرابع هو كون القياس الكلي مستمرا على احد الامرين على سبيل منع اخلو اما عموم موضوعية الادوية مع احد الامرين من ملاقاته للاصغر بالفعل وحمله على الاكبر او عموم موضوعية الاكبر مع شكل لقد شئت اى المفهوم المردود بين اثنين والقياس الغير المستعمل على اثنين الامرين عقيم فلا بد من كلمة اما نظيره كما يقال شروط صلوة والحج كون العبادة اما مع الطهارة او مع السيرة فترجع مع منافاة نسبة وصف الادوية الى وصف الاكبر نسبة تتعلق بالنافاة اكبر وصف الادوية الكائنة الى ذات الاصغر وتقول لما فرغنا من الاشارة الى جميع شرائط الاشكال الاول اننا لثنا كما وكيفا وجهه والى شرائط بعض شروط الاشكال الرابع كما وكيفا والى شرائط الاشكال الثاني كما وكيفا بقوله واما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اراد ان يشير الى شرائط الاشكال الثاني بحسب الجهة فقال مع منافاة الخ ومعناه ان القياس المنتج المحتوي على عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان من الاشكال الثاني لا بد في انتاجه من شرط آخر جهة ايضا وهو ان يكون النسبتان الكائنتان في مقدمتي الاشكال الثاني اى نسبة وصف الادوية الى وصف الاكبر الذي هو الموضوع في الكبرى ونسبة وصف الادوية المحمول الى ذات الاصغر الذي هو موضوع في الصغرى متناقيتين وموجبتين بجنتين ينتج اجتماعهما في الصدق ويكفر من صدق كل كذب الاخرى اذا فرضنا هما متحدين في الموضوع والمحمول كالضرورة والامكان والدوام والفعالية كما نقول كل فلان متحرك اما ولا شئ من الساكن بمتحرك ففعل فنسبته وصف الادوية وهو المتحرك الى وصف الاكبر وهو الساكن بفعالية لسبب نسبة الى ذات الاصغر وهو الفلك بدوام الايجاب ولا شك في ان دوام الايجاب بفعالية لسبب متناقيان لو فرضنا هما في المقصدين متحدين في الموضوع والمحمول بان نقول كل فلان متحرك له دوام ولا شئ من الفلك بمتحرك لفعالية فانه ينتج من المنافاة بين المقصدين لذلك مرتين انما توجد اذا كان الموضوع واحدا وليس وحدة الموضوع في مقدمتي الاشكال الثاني ودوجرا لا ندفع انه ليس المراد الثاني في تلك نسبتين حال كونهما في مقدمتي الاشكال الثاني بل بعد فرض ان يكون طرفا المقصدين متحدين قائل اننا قلنا اننا نشارة الى شرائط الاشكال الثاني جهة فانه مشروط جهة بشرطين كل منهما مفهوم ودوامة اياهما ان يكون صغره ما يصدر عن علة الدوام الذاتية والمتممة مطلقا كانت وغيره لنقطة واما ان يكون كبراه من القضايا المستعكسة لسوالب موجبة كانت او سالبة وهي الدلائل والعائتان من خاصتان مايهما اما كون المكنة الصغرى في هذا الشكل مع الكبرى ضرورة تامة او مشروطة العامة او خاصة او كون الكبرى مع الصغرى ضرورة سواء كانتا في دائرة مع اثنين الشرطين وجودا وعدما بمعنى انه اذا تحقق في ان الشرطان في الاشكال الثاني تحققت المناقاة المذكورة واذا تحققت احداهما تحققت تلك المناقاة ايضا بيان الاول ان الصغرى اذا كانت دائمة او ضرورية والكبرى اية موجبة جهات سوى المكنيتين سواء كانت من است لتي ينكسر سوا لهما او من تسع لغير المنعكسة لسوالب واما مقتضى المكنيتين لان حكمهما



سبحي فبشيء تحقق ح لشيء الاول من شرط الاول وهو صدق المدوام على الصغرى وشرط الثاني ايضا ان يحصل لو كانت الممكنة اخرى  
موضوعنا ههنا عدم الممكنة فلا ريب في انه ح يكون نسبة وصف الاوسط المحمول الى ذات الاصغر في الصغرى بدوام  
الايجاب مثلا ويكون نسبة وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر في الكبرى موجبة بفعليته لطلب الاسباب فلا شرط  
الاختلاف في الكيف في الشكل الثاني فاذا كان في الصغرى ايجاب لا بد من ان يكون في الكبرى سلب وانما الفعلية فلنكون لطلقة  
العامة اعم والكبريات سوى المكنيتين وانما النسبة الى وصف الاكبر فلا ان لطلقة العامة السالبة ههنا تدل على سلب الاوسط عن  
ذات الاكبر لفعل واذا كان الاوسط مسلو باعن ذات الاكبر لفعل كان مسلو باعن وصف الاكبر قطعاً لفعل لكون الذات  
لازمة للوصف ولا شك في تنافي دوام الايجاب بفعليته لطلب اذا فرضنا ههنا في القصصتين متحدتي الاطراف كما مر واذا ثبت  
المناقات بين الدائمة وبين الاسم اي بفعليته تحققت بينهما وبين الاخصاي بواجب القضايا ضرورة وجود الاسم في الاخصاي  
انه اذا تحققت المناقاة بين الحجر وسبحي تحققت بين الحجر ويحوان ايضا وههنا سوال وهو ان الصغرى اذا كانت دائمة  
وكبرى مطلقة لا من الوصفيات الاربع يكون في الكبرى نسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر لفعل ولا يلزم منه ان يكون نسبة وصف  
الاوسط الى وصف الاكبر ايضا لفعل الا ترى الى قولنا لاشي من الكاتب يتحرك لاصابع لفعل فانه يصح سلب تحرك لاصابع  
عن ذات الكاتب ولا يصح سلب تحرك الاصابع عن وصف الكاتب في جازان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر  
منافية لنسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر فلا يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر منافية لنسبة وصف الاوسط الى ذات  
الاصغر بل تكون موافقة لها كما في قولنا لاشي من الفلك ساكن دائما وكل يتحرك حيوان ساكن لفعل فان نسبة وصف الاوسط الى  
الساكن الى وصف الاكبر اي المتحرك حيوان بدوام لطلب هذه الجهة موافقة لنسبة وصف الاوسط الى الساكن الى ذات الاصغر اي الفلك  
وهكذا اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى ممكنة فلا يلزم في الكبرى من مكان لنسبة بالنظر الى ذات الاكبر ان يكون نسبة وصف  
الاوسط الى وصف الاكبر ايضا بالامكان حتى تكون منافية لنسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بالضرورة كما في قولنا كل كاتب  
ساكن الاصابع بالامكان فثبت ساكن الاصابع لذات الكاتب بالامكان وليس ثبوته لوصف الكاتب بالامكان كما لا يخفى على  
من كان على المصداق يقول مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر اذا كانت نسبة الى ذات الاصغر فارجح لاريد هذا السؤال  
لهم الا ان يقال انه اراد به من وصف الاكبر ما يشعل لذات ايضا على سبيل عموم المجاز فقل ومن ههنا نفع ما قال في علمه  
في شرحه سلم لعلوم ان ضابطه نتاج هذا الشكل احد الامر من اما منافاة نسبة الحقيقة في الكبرى الى ذات الاكبر لنسبة الحقيقة في الصغرى  
الى ذات الاصغر ليعمل على مغايرة الذاتين ويلزم دوام سلبك كبر عما يصدق عليه الاصغر واما منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف  
الاكبر التي تضمنها الكبرى بوصفية لنسبة الى ذات الاصغر ليعمل على عدم صدق وصف الاكبر على ذات الاصغر بالجهة التي ينسب اليها  
الاوسط فانظرن اننا قلنا في ان منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبة الى ذات الاصغر ضابطه هذا الشكل فانه غلط  
فاحش انتهى واذا كانت الكبرى من القضايا ليست التي يعكس سواها وههنا اية موجبة من الموجهات سوى المكنيتين بل علم  
فلا قل من ان يكون نسبة وصف الاوسط المحمول في الكبرى الى وصف الاكبر بدوام الايجاب ما دام وصف الاكبر ونسبة وصف  
الاوسط المحمول في الصغرى الى ذات الاصغر بفعليته لطلب لكون العرفية العامة عم من ليست انعكاسته السوالب والفعليته  
اعم الموجهات سوى المكنيتين نحو لاشي من الحجر حيوان بالفعل وكل انسان حيوان بالمدوام ما دام انسانا ولا ريب في تنافي دوام  
الايجاب بفعليته لطلب اذا كانت متحدتين في الموضوع والمحمول واذا تحقق الثاني من العمين الى العرفية العامة لطلقة العامة  
لزم بين الاخصيين قطعاً قال الفاضل من زاجان ما يخصه ان قوله مع منافاة الخ كل عام فالمعنى انه لا بد من منافاة النسبة مطلقاً جميع  
اصور وحي لا يستقيم لان من صورها ان يكون الصغرى ضرورية والكبرى ايضا ضرورية ولا منافاة بينهما من حيث جهة الا ان  
يقال ان الصغرى والكبرى في هذا الشكل مختلفان في الكيف ولا شك في ان بين الضرورية الموجبة والسالبة منافاة لكن لا يفي شي  
وهو انه لا منافاة بينهما من حيث جهة ضرورة ان الضرورية جهة واحدة وكل ما ههنا في الجهة فقط الا ان يدعى ان ههنا على العرف

لعلنا قالنا في  
الاصغر ان يكون  
الصغرى سالبة  
بوجه فيكون  
وصف الاوسط  
على ذات الاصغر  
بدوام لطلب  
دون دوام الاكبر  
اسا مولانا  
عبد العلي ر ١٢٦٧  
١٢٦٧  
الاربعة والثلثان  
١٢٦٧  
ان حكمها في ١٢

فان قلت يمكن ان يكون معنى قولهم مع منافاة نسبة الخوا لا بد وان يكون الكبرى منافية للصغرى بالايجاب سلب في بعض الصور كما  
 ايضا قلت ان حمل هذا اللفظ على هذا المعنى مستبعد جدا واذا كانت الصغرى مكنته والكبرى ضرورية او مشروطة عامة او خاصة يكون نسبة وصف  
 الاوسط المحمول الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى باسكان الايجاب مشكلا ونسبة وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى  
 بضرورة سلب نقل كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان ولا شيء من الساكن متحرك الابع بالضرورة ما دام ساكنا ولا مرتبة في تنافي  
 اسكان الايجاب ضرورة سلب اذا كانا متحدى الموضوع والمحمول وانما قلنا ان نسبة وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع  
 في الكبرى بضرورة سلب لان الكبرى الضرورية لما كان وصف الاوسط المحمول فيها مسلوبا عن ذات الاكبر الموضوع بالضرورة اذ  
 موجودة كان مسلوبا عن صفها العنوا في ايضا كون الذات لازمة للوصف فان قيام الوصف بنفسه متنع واما في المشروطة الكبرى  
 فلان الضرورة فيها والكانت بالنسبة الى مجموع الذات والوصف لكن الوصف لا تساع قياسه بوصفه يستلزم مجموع الذات  
 والوصف ومجموعهما يستلزم الوصف ضرورة فلما كانت الضرورة بالنسبة الى مجموعهما تحققت بالنسبة الى الوصف ايضا كذا قلنا اذا  
 كانت الكبرى مكنته والصغرى ضرورية يكون نسبة وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى بالامكان ونسبة  
 وصف الاوسط المحمول الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى بالضرورة ولا شبهة في تنافيها اذا كانتا متحدى الطرفين فكل حين  
 متحرك بالضرورة ولا شيء من الفلك متحرك بالامكان لا يقال لم قال لهم مع منافاة ولم يقل مع مناقضة لاننا نقول ان  
 المكنته ههنا كما تتحقق مع الضرورية كذلك تتحقق مع المشروطتين ايضا ولا مناقضة بين المكنته والمشروطتين في الاصطلاح  
 فالمنافاة اعم من المناقضة لمصطلحه لان المناقضة عدم الاجتماع صدقا وكنا والمنافاة عدم الاجتماع صدقا ولو فرض  
 الموضوع واحدا فالمنافاة تعيم ما كان بين المقدمتين تناقض مصطلح كما في المكنته مع الضرورية واما لم يكن بينهما تناقض مصطلح  
 كما في غيرهما ثم علم ان بعض اشرار قالوا فليعلم الاكبر بالوصف والاصغر بالذات لان الاصغر موضوع المطلوب فلا يكون  
 الا ذاتا والاكبر محمول المطلوب فصار وصفا فعبه به ثم عترض في ذلك اشرار بما توضحه ان الصغرى اذا كانت مكنته والكبرى  
 مشروطة عامة او خاصة فيكون نسبة وصف الاوسط المحمول الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى باسكان الايجاب مشكلا ونسبة وصف  
 الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى بضرورة سلب بالنظر الى الوصف ولا منافاة بين ضرورة السلب  
 بالنظر الى الوصف وبين امكان الايجاب بحسب الذات الا ترى انه لا تنافي بين قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالامكان  
 وقولنا لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا وكذا اذا كانت الصغرى مطلقة عامة مع الكبرى المشروطة عامة  
 والخاصة والعرفية العامة والخاصة افح يكون نسبة وصف الاوسط المحمول الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى بفعلية  
 سلب مشكلا ولا قل من ان يكون نسبة وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى بدوام الايجاب بحسب الوصف  
 ولا منافاة بين فعلية سلب بالنظر الى الذات ودوام الايجاب بحسب الوصف الا ترى ان سلب متحرك الاصابع بالفعل نظرا الى الذات  
 يجامع ضرورة ثبوته له بالنظر الى الوصف ثم اجاب ذلك اشرار بان المراد بالمنافاة نسبة الكبرى مع نسبة الصغرى منافاة نوع نسبة  
 فان بدل الضرورة الوصفية بالضرورة الذاتية او الدوام الوصفى بالدوام الذاتي يتحقق المنافاة بين المقدمتين في صورتين المذكورتين  
 قطعنا بانه لا نوع الدوام مناهل لنوع الاطلاق ونوع الضرورة مناهل لنوع الاسكان وان لم يكن خصوص الدوام الوصفى مناهل لخصوص  
 الاطلاق الذاتي وخصوص الضرورية الوصفية مناهل لخصوص الاسكان الذاتي ثم رده الاجواب بانه على هذا وجه تلك المنافاة في صورتين  
 الغير المنتجة ايضا لعكس الاختلاطات المنتجة المذكورة اعني اختلاط الصغرى لمشروطة العامة او الخاصة مع الكبرى المكنته وختلاط الكبرى  
 المطلقة العامة مع الصغرى المشروطة العامة او الخاصة او العرفية العامة او الخاصة لان نوع النسبتين متباينان وان ليس خصوص  
 الذاتي والوصفي متباينين واجملا لو حملت المنافاة المذكورة على ظاهرها وبوتها في خصوص النسبتين المذكورتين في المقدمتين  
 لم يكن هذه المنافاة موجودة في كثير من الاختلاطات المنتجة فيلزم خروجها وان صرفت المنافاة عن ظاهرها وادريت في نوع النسبتين  
 كانت موجودة في كثير من الاختلاطات الغير المنتجة ايضا فيلزم دخولها فيختل الضابطه طرذا او عكساة

له ايقار  
 ومنه سابقا  
 ان الحكم المكتسب  
 سيجي ان شاء الله  
 مع الاقال  
 شلا لمارس  
 قد مره ان شاء الله  
 مع في نه  
 الملازمة منافاة  
 قد مره ان شاء الله  
 مع ١٢  
 ابد الفتح ١٢







~~E~~  
14.

10202

10000

